

مادة ٣ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية  
صدر بقصر العابدين في ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ (١٢ مارس سنة ١٩٥٣) .

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

وزير الخارجية والبحرية رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء  
محمد نجيب لواء (أ.ح) محمد نجيب لواء (أ.ح) محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية  
عبد الجليل إبراهيم العمري سليمان حافظ

وزير العدل وزير الصحة العمومية وزير الأشغال العمومية  
أحمد حسني نور الدين طراف مراد فهمي

وزير المواصلات وزير المعارف العمومية وزير الفصر (بالانتداب)  
حسين أبو زيد استاد عباس محمود القبانى أحمد حسنى

وزير التموين وزير الإرشاد القومي وزير الأوقاف  
محمد صبرى منصور محمد فؤاد جلال أحمد حسن الباقورى

وزير التجارة والصناعة وزير الخارجية وزير الدولة  
حلى بهجت بدوى محمود فوزى فتحى رضوان

وزير الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية وزير الشؤون البلدية والقروية  
عبد الو hakk صدق عباس مصطفى عمار ولهم سالم حنا

### قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٣

بتعدل المادة الثانية من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٦ بنظام كلية البويس الملكية

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٦ نظام كلية البويس الملكية المعدل  
بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٠ ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزیر الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

### قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣

بتعدل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ باشارة وتنظيم  
لجان قضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة  
١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ باشارة وتنظيم لجان  
قضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى هذا المجلس ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تعدل الفقرة الأولى من المادة ١ والمادة ٤ من  
المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ على النحو الآتى :

”مادة ١ فقرة ١ معدلة - تنشأ في كل وزارة لجنة قضائية أو أكثر  
تكون برئاسة أحد الموظفين الذين ينتمي إلى مجلس الدولة من لا تقل درجة من  
مندوب من الدرجة الأولى وبصفة مدنوب من هذا المجلس وممثل  
من ديوان الموظفين لا يقل عن الدرجة الثالثة ويعين الأول رئيس مجلس  
الدولة ويعين الثالث رئيس ديوان الموظفين“ .

”مادة ٤ معدلة - يقدم ذو شأن دون وساطة حام نظمه إلى رئيس  
اللجنة من أصل وصورة ولا يشترط في النظم شكل خاص وتكون الرسوم  
المستحقة عليه جنوبين يتمكّن على المتظلم بدفعهما إذا رفض نظمه ويحوز  
خصمهما في هذه الحالة من مرتبه أو معاشه على أربعة أقساط شهرية  
ولا يدخل ذلك في حساب ربع المرتب الذي يجوز المحجز عليه . كما يحوز  
خصم الرسم المأكولة من المكافأة دفعة واحدة ولا تخضع لهذه الرسوم  
النظمات التي تكون قد قدمت قبل العمل بهذا القانون“ .

مادة ٢ - تعالى النظمات التي ما زالت منظورة أمام لجان القضائية  
الحالية ولم تنجز لإصدار القرار فيها بالحالة التي هي عليها إلى لجان  
الجديدة ، ويسرى بالنسبة إلى هذه النظمات ميعاد الأربعة أشهر  
المخصوص عليه في المادة ٨ من القانون المشار إليه من وقت نفاذ هذا  
القانون .